

Measuring and analyzing the impact of public spending on the inflation rate in Iraq for the period (2020-2023) using the threshold regression model

Qutaiba M. Mahmoud¹, Anmar G. Kolaib^{2*}, Zuhair H. Turki³

^{1,2,3}Economics, College of administration and economics, Tikrit university, Tikrit, Iraq
Qutaiba.M.28@tu.edu.iq , Anmar_ss73@tu.edu.iq , Zuhair44@tu.edu.iq

Article information:

Received: 31-07- 2024
Revised: 27-08- 2024
Accepted: 29-08- 2024
Published: 25-04- 2025

***Corresponding author:**

Anmar G. Kolaib
Anmar_ss73@tu.edu.iq



This work is
licensed under a [Creative
Commons Attribution 4.0
International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

Public spending is one of the most important tools used by governments to achieve their economic and social goals, studying the relationship between public spending and inflation in Iraq is one of the important and vital topics, especially in light of the challenges facing the Iraqi economy such as oil price fluctuations and thus fluctuations in financial revenues, and the correct public spending management through which inflation rates can be monitored and controlled.

The research aimed to measure and analyze the impact of public spending on inflation in Iraq through the use of modern standard methods where the threshold model was used (Threshold Regression), as the research found that there are four thresholds during the research period, in the first threshold the relationship was positive between public spending and the inflation rate when the inflation rate is less than (3.699%), and that the increase in public spending by one unit It will lead to an increase in the inflation rate by (0.040%) before reaching this threshold, but in the value of the second threshold of inflation and after exceeding the rate of (3.699%), it is less than (4.399%) and that increasing public spending by one unit will also lead to an increase in the inflation rate by (0.216%) before reaching this threshold, while the third threshold for the inflation rate after exceeding the rate of (4.399%), which is less than (6.399%) and that Increasing public spending by one unit will lead to an increase in the inflation rate by (40.26%) before reaching this threshold, while the fourth and last threshold for an inflation rate is greater than or equal to (6.399%), and that increasing public spending by one unit will lead to an increase in the inflation rate by (0.419%) before reaching this threshold. The research concluded with a number of proposals, the most prominent of which is the need for decision-makers to follow up the levels of public spending carefully at low spending levels. There may not be a significant impact on inflation in the future, and monitoring spending at high levels, there may be a significant impact that requires arbitrary policies to prevent hyperinflation.

Keywords: Public spending, inflation, threshold regression model.

Conclusions:

1. The results indicate that public spending has a positive but limited impact on inflation at low levels of expenditure, and its effect increases at higher levels.

2. In the first threshold, there is a positive relationship between public spending and the inflation rate when inflation is below (3.699%). An increase in public spending by one unit will lead to an increase in the inflation rate by (0.040%) before reaching this threshold at a 5% significance level.
3. The second threshold for inflation, after exceeding the rate of (3.699%), is less than (4.399%). An increase in public spending by one unit will lead to an increase in the inflation rate by (0.216%) before reaching this threshold at a 5% significance level.
4. The third threshold for inflation, after exceeding the rate of (4.399%), is less than (6.399%). An increase in public spending by one unit will lead to an increase in the inflation rate by (40.26%) before reaching this threshold at a 5% significance level.
5. The fourth and final threshold for the inflation rate is greater than or equal to (6.399%). An increase in public spending by one unit will lead to an increase in the inflation rate by (0.419%) before reaching this threshold at a 5% significance level.

قياس وتحليل اثر الانفاق العام في معدل التضخم في العراق للمدة (2020-2023) باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression

قنتيبة ماهر محمود¹، انمار غالب كليب^{2*}، زهير حامد تركي³
^{1,2,3}الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، العراق

المستخلص:

يعد الانفاق العام أحد اهم الادوات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ان دراسة العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق يعد من المواضيع المهمة والحيوية، خصوصاً في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي مثل تقلبات اسعار النفط وبالتالي تقلبات الايرادات المالية، كما ان ادارة الانفاق العام الصحيحة يمكن من خلالها مراقبة معدلات التضخم والسيطرة عليها.

هدف البحث الى قياس وتحليل اثر الانفاق العام على التضخم في العراق من خلال استخدام الاساليب القياسية الحديثة حيث تم استخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression)، اذ توصل البحث الى وجود اربع عتبات خلال مدة البحث، ففي العتبة الاولى كانت العلاقة طردية بين الانفاق العام ومعدل التضخم عندما يكون معدل التضخم اقل من (3.699%)، وان زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.040%) قبل الوصول الى هذه العتبة، اما في قيمة العتبة الثانية للتضخم وبعد تجاوز معدل (3.699%)، هي اقل من (4.399%) وان زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة سيؤدي أيضاً الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.216%) قبل الوصول الى هذه العتبة، في حين بينت العتبة الثالثة لمعدل التضخم بعد تجاوز معدل (4.399%)، وهي اقل من (6.399%) وان زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.264%) قبل الوصول الى هذه العتبة، اما العتبة الرابعة والاخيرة لمعدل لتضخم هي اكبر او يساوي من (6.399%)، وان زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.419%) قبل الوصول الى هذه العتبة. وقد خلص البحث لجملة من المقترحات، من أبرزها، ضرورة متابعة صناع القرار لمستويات الإنفاق العام بعناية عند مستويات إنفاق المنخفضة، التي قد لا يكون هناك تأثير كبير على التضخم في المستقبل، ومراقبة الانفاق عند المستويات المرتفعة، قد يكون هناك تأثير كبير يتطلب سياسات تحكمية لمنع التضخم المفرط.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، التضخم، نموذج انحدار العتبة.

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 2024-07-31
- تاريخ ارسال التعديلات: 2024-08-27
- تاريخ قبول النشر: 2024-08-29
- تاريخ النشر: 2025-04-25

*المؤلف المراسل:

انمار غالب كليب

Anmar_ss73@tu.edu.iq



هذا العمل مرخص بموجب
المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي
(CC BY 4.0)

مقدمة

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية ومنها العراق، إذ يمثل التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهذا يؤدي الى خفض قيمة العملة وتاكلها ما يتسبب في اضرار على المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، كما يسهم في عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يلعب الانفاق الحكومي دوراً حيوياً في الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية، وتوفير الخدمات وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتطلب تطوير السياسات المالية من اجل الحد من معدلات التضخم المفرط وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. يواجه العراق تحديات اقتصادية كبيرة اهمها الاقتصاد الريعي المعتمد على القطاع النفطي والتي تعرضه الى تقلبات السعار النفط العالمي وضعف البنى التحتية وهذا يتطلب فهماً دقيقاً للأنفاق الحكومي المتزايد الذي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي والذي ان لم يقابله عرض كلي متزايد فان ذلك يؤدي الى زيادة معدلات التضخم، لذا يتطلب تقييم السياسات المالية. الانفاق العام في العراق اداة رئيسية يمكن استخدامها للتأثير على الاقتصاد في القطاعات المختلفة وله دور مزدوج فهو من جهة اداة لتحفيز الاقتصاد والنمو الاقتصادي وتمويل البنى التحتية وزيادة الطلب الكلي ومن جهة اخرى قد تؤدي زيادته الى ارتفاع معدلات التضخم.

1. مشكلة البحث:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية المحورية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومع تزايد حجم النفقات العامة اصبح الاقتصاد العراقي يواجه تحديات كبير منها التضخم نتيجة الزيادة في الانفاق العام المؤدية الى التضخم وارتفاع الاسعار والتي تؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة واستقرار الاقتصاد، اذ ان التوسع المالي دون التخطيط المالي يمكن ان يساهم في زيادة

معدلات التضخم ، كما تتمثل المشكلة في التحليل الشامل لتأثير الانفاق العام على التضخم وهل هنالك نقطة معينة يتجاوز عندها الانفاق العام الحدود ويؤدي الى حدوث التضخم المفرط.

2. أهمية البحث:

يساهم البحث في فهم السياسات المالية المتبعة من قبل الحكومة في السيطرة على معدلات التضخم ومعرفة أثرها مما يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية واتخاذ القرارات أفضل بناءً على توقعات التضخم وتوجيه الموارد المالية العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يقدم البحث نظرة حديثة حول كيفية تطبيق نموذج انحدار العتبة في تحليل العلاقات الاقتصادية، مما يتيح فهماً أعمق لكيفية تأثير الإنفاق على التضخم، وهو ما يعد أمراً حاسماً لصانعي السياسات الاقتصادية.

3. هدف البحث:

يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر الانفاق العام على التضخم في العراق وتقديم توصيات يمكن ان تساهم في خفض معدلات التضخم.

4. فرضية البحث:

يفترض البحث وجود علاقة طردية ومعنوية بين الانفاق العام كمتغير مستقل في معدل التضخم في العراق.

5. أسلوب البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي في تقديم مفاهيم جانب النظري من الدراسة، والمنهج التحليلي والكمي في تحليل أثر العلاقة بين الانفاق العام في معدل التضخم في العراق، وذلك من خلال استخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression).

المحور الأول: الجانب النظري

أولاً: مفهوم النفقات العامة:

النفقات هي مبلغ من المال تقوم الدولة، او خزانتها، او خزانه أحد مؤسساتها بدفعه لغرض إشباع الحاجات العامة (الشريفي، 2019، 2). ويمكن تعريفه بأنه مبلغ من المال ينشأ من المسؤولية المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة لتلبية الاحتياجات العامة. ويطلق عليه أيضاً مجموع النفقات التي تنفقها الدولة أو أي من مؤسساتها أو هيئاتها خلال فترة زمنية معينة لتلبية الحاجات العامة للمجتمع الذي تنظمه الدولة، ونلاحظ أن الإنفاق العام له أركان وهي: (الإنفاق العام يمثل مبلغاً نقدياً، مما يتيح للنظام الحصول على المال بسهولة أكبر، ويقوم به شخص عام ويتم إنفاقه بهدف إشباع الاحتياجات العامة) (عبد الله وحميد، 2017، 3). ومما تقدم يمكن أن نعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال وتقوم الدولة او من ينوب عنها بأنفاقه لينتفع به الصالح العام.

1. أنواع النفقات العامة: هنالك عدة معايير قسمت على ضوئها النفقات وذلك لتطورها وتنوعها نبيّن الاقسام التالية:
أ. النفقات بانتظامها او تكرارها تقسم على (الدوري، 2021، 16):

- نفقات اعتيادية: وهي النفقات التي تظهر كل عام، أو التي تظهر بشكل دوري ومحدد ومتكرر وهي تعمل على تلبية حاجة دائمة للدولة، وعلى هذا الأساس يمكن تحديدها مسبقاً. ومثال على ذلك الأجور والرواتب ونفقات الصحة والتعليم والصيانة. ولذلك يتم تمويلها من الدخل المنتظم مثل الضرائب والإتاوات التي تتميز بها، كما أنها تقدم نفس الخصائص.

- نفقات غير اعتيادية: وهي نفقات لا تتكرر بانتظام في الموازنة، بل هي ضرورية في فترات متباعدة وتنشأ بشكل استثنائي، مثل نفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية والحروب، ونفقات بناء الطرق والجسور. النفقات غير العادية، وبما أنها تحدث بشكل استثنائي، فإن سدادها يتم من إيرادات غير عادية مثل القروض العامة والإصدارات وغيرها اي من سيولة جديدة (درويش، 2021، 330)

ب. اما من حيث وظيفتها فتقسم النفقات العامة على عدة أنواع منها:

- النفقات الاقتصادية: وتشمل جميع النفقات التي يكون غرضها اقتصادياً، سواء كانت مرتبطة بالدعم الممنوح للمشروعات الاقتصادية العامة أو للمشاريع الاقتصادية الخاصة، سواء كان الغرض منها معالجة أزمة اقتصادية تنفذ فيها هذه المشروعات العمل أو حل مشكلة اقتصادية والتي تنتشر في جميع أنحاء البلاد، مثل مشكلة التضخم أو الكساد، كما يطلق عليها النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بالأساس، ويسمى هذا النوع من الإنفاق بالإنفاق الاستثماري، لأن الدولة تهدف إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى خلق رساميل جديدة (عبدالله وحميد، 2017، 5).

- النفقات الاستثمارية: ويركز على رأس المال الثابت أو رأس المال الوطني الذي يعمل على النشاط الاقتصادي الوطني ويمثل القوة الاقتصادية المفضلة، مثل (مبالغ شراء الاشتراكات الخاصة لبناء السدود وتشجيع وبناء محطات الكهرباء)، واستثمار أو رأس المال مخصص أيضاً للتمويل الذي يتم دفعه لأجل غير مسمى للحصول على أصول مختلفة (خصاونة، 2000، 59).

- النفقات العسكرية: يشمل الإنفاق العسكري دفع رواتب العاملين في مجال الدفاع، فضلاً عن شراء الآلات والمعدات العسكرية، ونفقات الصيانة، ودعم برامج الأسلحة في أوقات الحرب أو السلام، والتي تشمل رواتب المحاربين المتقاعدين وتعويضات ضحايا الحرب (الوادي، 2015، 121).

- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي يكون غرضها اجتماعياً، سواء تلك المرتبطة برفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المجتمع، أو تلك المرتبطة بتقديم المساعدات العينية أو النقدية للأشخاص ذوي الإعاقة ومن لا معيل لهم، أو تلك التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة، العيش على دخل محدود بهدف تقليل الفوارق الطبقة. ولذلك فإن الإنفاق على قطاع التعليم يعد من أهم بنود الإنفاق

اقتصادي وتؤدي الى زيادة في وسائل الانتاج الثابتة، ومن هذه النفقات على البنى التحتية واعانات الدولة للاستثمار الخاص (سيمو وغازي، 2020، 156).

3. **الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:** وتمثل الزيادة الفعلية في الإنفاق التي ينتج عنها زيادة في حجم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد في المجتمع أو تحسن في مستوى الخدمات العامة. وهناك أسباب لهذه الزيادة منها:

أ. **الأسباب الاقتصادية:** اذ تلعب دوراً رئيسياً في زيادة الإنفاق العام، حيث تلزم الدولة بالمشروعات العامة أو تطويرها، فضلاً عن زيادة النمو الاقتصادي والتعامل مع الأنواع التي يواجهها النشاط الاقتصادي مثل الانكماش الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، كل هذه القضايا تتطلب من الدولة زيادة الإنفاق، وكذلك الرواتب، ومن ناحية أخرى، التعليم المناسب لأفراد المجتمع، الإنفاق العام من قبل الدولة لتعزيز التنمية الاقتصادية أو للحصول على موارد اضافية للخرينة العامة (درويش، 2021، 332).

ب. **الأسباب المالية:** قد تكون للأسباب المالية أثر كبير على زيادة الأنفاق العام وبما أن التمويل الحكومي هو مصدر الأنفاق العام ويتم من مصادر متعددة وأن لارتفاع الإيرادات المالية، والفائض يزداد الأنفاق العام إذ أن التدخل الحكومي يعمل على توسع الأنفاق الناتج عن زيادة الصادرات النفطية للدول الريعية التي تعتمد على الموارد النفطية كمصدر أساسي لتمويل أنفاقها العام و عند ارتفاع أسعار النفط تزداد الإيرادات ويرتفع تمويل الميزانية العامة ويتراكم الفائض المالي لزيادة الإيرادات عن الأنفاق مما يجدر الإشارة اليه هو الحصول على الإيرادات الريعية يعمل على زيادة النفقات الحكومية بشكل كبير في القطاعات التي يتم إدارتها من الحكومة أو في القطاعات التي تدعمها الحكومة، لحماية وتشجيع الانتاج الوطني من المنافسة الخارجية، فضلاً عن دعم مشاريع البنى التحتية وهذا يزيد الأنفاق العام (الخطيب وشامية، 2018، 119).

ج. **الأسباب السياسية والعسكرية:** لقد دفعت المبادئ الديمقراطية وانتشارها الدولة في ظل حالة الدخل المحدود (الفقر) إلى تحسين خدماتها الجيدة، فضلاً عن وجود نظام التعددية الحزبية إلى درجة أن الحكومة منتخبة هناك لتقديم أفضل الخدمات الاجتماعية من أجل لقهر الجمهور. (مرضية) الرأي والمؤيدين للفوز في الانتخابات المقبلة مما يؤدي إلى زيادته الإنفاق العام كذلك تتحمل الدولة لمسؤوليات أخرى فتزيد من النفقات العامة من خلال التعويضات الجديدة مثل على ذلك تعويض المتضررين نتيجة سير الأشغال العامة، مثل تعويض المتضررين من الحروب والمصابين أثناء العمل للخدمات العامة، فضلاً عن التعويضات الأخرى في حالة العجز عن العمل (عبداللوي، 2017، 117)، فضلاً عن الأسباب العسكرية تعد من اهم الأسباب للزيادة الحقيقية للنفقات فهي زيادة مستمرة لأن وظيفة الموكلة للدولة وحدها هي الدفاع عن مواطنيها وسلامتهم (حمدي، 2015، 75).

الاجتماعي، لأننا نريد قياس درجة تقدم المجتمع سواء في الدول المتقدمة أو النامية (الدوري، 2021، 17).

• **النفقات الإدارية:** وهي نفقات خاصة بالدولة واجهزتها العامة وتكون مهمه لإنشاء الدولة، بما في ذلك سياسات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدل والتمثيل الدبلوماسي ويمكن القول أيضاً أن النفقات الإدارية هي السياسات التي تستجيب للاحتياجات العامة في المناطق التقليدية وهي ضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما يتعلق بمن يعمل لديهم في مجال التنظيم السياسي (الخصاونة، 2000، 75).

• **نفقات مالية:** وهي النفقات التي تشمل سداد استحقاقات الدين العام والفوائد السنوية الناتجة عنه (الخطيب وشامية، 2018، 117).

ج. **وتقسم النفقات تبعاً لأثارها الاقتصادية على:**

• **نفقات حقيقية (فعلية):** هي النفقات التي تتحملها الدولة مقابل الحصول على السلع أو الخدمات أو رأس المال الإنتاجي، مثل الرواتب والمهام الضرورية وأعمال المرافق العامة. وتكون هذه النفقات إما استثمارات أو رأسمالية، وهي تمثل أيضاً نفقات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يهدف الإنفاق العام هنا إلى حصول الدولة على مقابل النفاق (عمل، خدمة، سلعة) وبالتالي يؤدي إلى خلق دخل جديد يضاف إلى الدخل المتبقي في برامج الدخل القومي (الوادي، 2015، 123).

• **نفقات تحويلية:** هو مجموع النفقات التي تنفقها الدولة على تحويل الدخل من فئات اجتماعية معينة إلى فئات أخرى لتحقيق أهداف معينة ليس بالضرورة أن تكون ذات طبيعة اقتصادية، مثل إعانات البطالة أو المزايا الاجتماعية، ودفع الفوائد على القروض، الدين العام، والى الجهات الفاعلة لدعم أسعار بعض السلع الأساسية كما تعمل على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتحسين حالتهم الصحية والتعليمية، دون أن يقوم المستفيد بتقديم سلع أو خدمات للقطاع العام بين فئات المجتمع في إطار اقتصاد دائم لخلق حالة توازن فتسعى جاهدة لزيادة الدخل بشكل غير مباشر من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة في المجتمع وتحسين كفاءة الإنتاج (خصاونة، 2000، 58).

2. **اقسام النفقات العامة: يقسم الإنفاق العام الى:**

أ. **الإنفاق العام الاستهلاكي:** هي النفقات الضرورية والتي تتكرر بصورة دورية ومنتظمة لتنظيم عمل مؤسسات الدولة والغرض منها إشباع الحاجات العامة كالإنفاق على السلع والخدمات بالشكل رواتب وأجور واعانات ومدفوعات الفوائد ومساهمات العاملين، وهذه النفقات تقوم الدولة بأنفاقها بدون ان تحصل على عائد من دائرة الخدمات او الحصول على زيادة في الناتج المحلي الإجمالي

ب. **الإنفاق الاستثماري:** تلك المبالغ التي تخصصها الدولة للحصول على رأس مال عيني، فهي تؤدي الى تطوير الثروة الوطنية، اي تصرفها الدولة لتحقيق زيادة في الإنتاج مثل النفقات التي تصرف من أجل الحصول على السلع والخدمات، وهي نفقات تولد رأس مال، اي لها عائد

مثل رواتب الوكالات، والتدريب على جميع المستويات، والخبراء، والمدرّبين، ونفقات البحث، ومهما كان نوع الإنفاق العام على المشتريات السلع والخدمات، تؤثر على استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد يجب أن يكون من الأولويات السياسية للدولة (شباط، 2010، 145).

هـ. **أثر النفقات العامة في الاستقرار الاقتصادي:** ان الدورة الاقتصادية تؤثر بالاقتصاد القومي فالدورة اما تكون انكماش او تضخم، وهي حالات من عدم الاستقرار، بالإضافة إلى تزامن الدورتين معاً، وهو ما يطلق عليه بالركود التضخمي أو (التضخم الركودي). وهذا ما حدث في العالم بعد عام 1956 مثلاً حيث حدث تزامن البطالة والتضخم معاً. (العاني، 2022، 435).

ثانياً: التضخم:

قد يكون التضخم أحد أهم المصطلحات الاقتصادية والنقدية التي دخلت الاتجاه السائد مؤخراً. وبشكل عام فهو يعبر عن ظواهر مختلفة وحالات عديدة. ولعل الاستخدام الأمثل هو التعبير عن ارتفاع الأسعار وتأثيرها على قيمة العملة وكذلك هيكل الإنتاج في القطاع الاقتصادي، وقد حاول الاقتصاديون الحصول على تعريف مركز ومحدد ودقيق له من دراساتهم.

1. **مفهوم التضخم:** يعرف التضخم بالارتفاع المتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية مع انخفاض بقيمة النقود الحقيقية، ويعرف عند الآخرين بأنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار، يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود (جميل ومحمد، 2022، 315). كما أنه يمثل بزيادة مستمرة وتكون محسوسة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية محددة، ويمكن ان يكون بمبلغ كبير من المال يطارده كمية صغيرة من البضائع او السلع (الافندي، 2012، 282). وهذا لا يعني زيادة في أي سلعة أو خدمة واحدة، بل يعني زيادة في أسعار جميع السلع والخدمات وكلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات، انخفضت قيمة الأموال المستخدمة لشراء تلك السلع والخدمات، ويمثل هذا أيضاً انخفاضاً مستمراً في قيمة النقود الحقيقية (نجم، 2020، 7) ويمكن تعريف التضخم مما تقدم بالارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، بغض النظر عن سبب الارتفاع اذ كان لزيادة كمية النقود بشكل أكبر من حجم السلع المتاحة، أو ان الطلب الكلي أكبر من زيادة في الإنتاج، أو بارتفاع تكاليف الإنتاج.

2. **أنواع التضخم:** ينقسم التضخم إلى عدة أنواع حسب المعايير المعتمدة لتحديده، لذا سنورد أهم الانواع، حيث ينقسم التضخم حسب قوته أو شدته إلى:

أ. **التضخم الجامح (المفرط):** ويعتبر هذا النوع من التضخم هو الأخطر وتأثيره على اقتصاد البلاد كبير جداً، إذ ترتفع الأسعار بمعدل مرتفع وتنخفض قيمة العملة إلى مستوى كبير اي تتدهور قيمتها، فتصبح بلا قيمة لذا فان التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار والأجور تدريجياً ويفقد المال وظيفته كمخزن للقيمة ويستمر التراجع فتتهار العملة كما حدث في العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي، هناك عدة

د. **الأسباب الادارية:** تعمل تنمية ونمو وتطور المجتمعات الحالية دوراً في تعزيز وظائف الدولة، وزيادة حجم الإدارة وعدد الموظفين، واستحداث وزارات جديدة وتكليفها بتقديم الخدمات العامة دائمة وإدارة مشاريع متعددة وهذا يزيد النفقات (درويش، 2021، 333).

4. **الاسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:** وتتضح الزيادة في الإنفاق العام إذا لم تكن زيادة المبالغ والإنفاق العام مصحوبة بزيادة في المنافع أو الخدمات العامة، أي أنها زيادة عددية في الإنفاق العام فقط دون أي زيادة في كمية السلع والخدمات والتي يستفاد منها المجتمع. ولعل من الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

أ. انخفاض قيمة النقود.

ب. اختلاف الفن المالي.

ج. زيادة اعداد السكان ومساحات الأقاليم:

5. **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:** يمكن ملاحظة بان للنفقات العامة اثار هامة وكبيرة في النشاط الاقتصادي فضلا عن المتغيرات الاقتصادية وهي كالآتي:

أ. **اثار النفقات العامة في الإنتاج القومي:** نلاحظ نوعين من الوظائف التي تطمح إليها الدولة في المجتمع على مر القرون. الأولى هو وظيفة الدولة التي تعمل على تقديم الخدمات الحديثة على نطاق واسع، والأخرى هو وظيفة التنظيم والقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية ذات كثافة متزايدة، والتي كانت في السابق مسؤولية الأفراد، والتي لا تزال تنشط على أساس سيادي وشرطي، وبالمثل فقد أظهر النشاط المؤدي إلى الإنتاج مع تأثير عام على حجم الطلب الإجمالي نجاحاً في الإنتاج والعمل ويعتمد هذا التأثير فقط على حجم الطلب (العاني، 2018، 52-53).

ب. **أثار النفقات العسكرية:** تؤثر النفقات العسكرية وتتأثر بالأوضاع الاقتصادية القائمة كما ان النفقات العسكرية لها تأثير كبير في النفقات العامة اذ ان هذه النفقات تستخدم في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية من الخارج، مما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعات الدولة فيما لو خصصت هذه النفقات العسكرية لإنشاء الصناعات في البلاد لعملت على زيادة الدخل القومي (العاني، 2022، 433).

ج. **اثار النفقات الاجتماعية:** لقد أثرت هذه النفقات على الإنتاج القومي ان كانت تحولات نقدية أو عينية اي منتجات وخدمات بشكل خاص، لتتمكن هذه التحويلات من تحويل جزء من القوة الشرائية إلى فئات من اصحاب الدخل المحدود (إعانات عاطلة، مبالغ الضمان الاجتماعي) وما تتفقه هذه الفئة المستفيدة من التحويلات يؤدي الى زيادة الإنتاج بزيادة الطلب الفعلي (شباط، 2010، 144).

د. **أثر النفقات العامة في الاستهلاك:** ويشمل هذا الإنفاق العام مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية، مثل الإنفاق على الوقود والإضاءة والمياه، وكذلك مشتريات الخدمات للمستهلكين، بما في ذلك العاملين في الوزارات والإدارات الحكومية، وكذلك مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية بما في ذلك معدات وبناء الطرق والموانئ والسدود، ونفقات البناء والتشييد، ومشتريات الدولة من الخدمات الإنتاجية،

عوامل الإنتاج والتي لم يصاحبها زيادة في الطلب الإجمالي (زعبيري وآخرون، 2020، 237).

ث. **تمويل العمليات الحربية:** أن الحروب تعد من أكثر الأسباب التي تعرض الدول الى ظاهرة التضخم فهي تعمل على استنزاف الموارد المالية من أجل تكريسها لتمويل هذه الحروب والصراعات. عندها يتعين على البلدان أن تلجأ الى الاصدار النقدي لتمويل الإنفاق الحربي، تسعى الدول جاهدة لتوفير المال قبل الشروع في الحروب وأثناء الحروب لإدارة شؤون البلاد وأيضاً بعد انتهائها ومعالجة نتائجها واثارها السلبية من الدمار والذي يثقل كاهل اقتصاد البلد (الجبوري، 2020، 20).

ج. **التضخم الهيكلي:** تشرح هذه النظرية التضخم في الدول وتبين بأن الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول هي السبب من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها. كما وتوضح أن التضخم يظهر نتيجة الاختلال الهيكلي لهذه الدول المتمثل في البنية الاقتصادية والاجتماعية. أما الجانب النقدي والمالي على الرغم من دورها المهم، إلا أنها تعد ثانوية، ويفسر الهيكليون ان هذه الظاهرة تنتج من خلل في التخصص الإنتاجي المتمثل في إنتاج مواد الأولية، وكذلك خلل بالنمو الاقتصادي، فضلاً عن وجود ضعف في النظام الضريبي ويتم تحليل الظاهرة التضخمية في الدول بموجب العرض والطلب وكذلك الخلل الهيكلي في وقت معين (محمد، 2019، 26).

ح. **التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك:** تحفز الدول الاقتصاد وتزيد الإنتاج. ولذلك يحاولون تشجيع البنوك من خلال تسهيل الائتمان وفتح الائتمان بالطريقة المعروفة وخفض أسعار الفائدة لتشجيع المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال على زيادة استثماراتهم، لذا يرتفع الطلب على المنتجات الحقيقية فيرتفع المستوى العام للأسعار والتضخم في البلاد (التميمي، 2019، 305).

خ. **تضخم ناشئ عن الظروف الاستثنائية:** إذا تم فرض حصار اقتصادي على بلد ما أو مجموعة بلدان، مثل ما حدث في العراق عام 1990 مما ينتج عنه انخفاض الصادرات والواردات أو غيابها، فإذا كان الحصار كاملاً وشديداً وخانقاً عليها فيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى التضخم، أي ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة عملتها، فضلاً عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والحرائق والتي تعمل على انخفاض الإنتاج المعروض فتظهر مشكلة التضخم (خضير وحسن، 2022، 91).

4. **أثار التضخم:** نلاحظ ان التضخم يؤثر على كل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية يمكن بيان اهمها:

أ. **إعادة توزيع الدخل القومي:** للتضخم تأثير بتوزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع والأسر، فالتضخم يعمل على تخفيض الأجور الحقيقية، فيتأثر أصحاب الدخل الثابت فيصبحوا أكثر فقر، وبالتالي تحسين أوضاع المستفيدين الا وهم مستلمي الارباح، فضلاً عن تأثر مستلمي الربح والفائدة، وتتسع الفجوة وعدم المساواة بين طبقات المجتمع (عبد الطيف، 2021، 108).

أسباب لظهور هذا التضخم (الحروب، الكوارث الطبيعية، انهيار النشاط الاقتصادي بسبب الأزمات المختلفة وفشل أو عدم قدرة الدولة على إدارة سياستها الاقتصادية). كما أن زيادة الأسعار بنسبة 50% شهرياً يعد بحسب بعض الاقتصاديين تضخماً مفرطاً (العامري والعتابي، 2020، 14).

ب. **التضخم المعتدل او المتوسط:** يعد التأثير هذا النوع من التضخم أقل خطورة على الاقتصاد من تأثير التضخم الجامح، حيث يرتفع مستوى الأسعار بمعدل أبطأ من النوع الأول، مما يتيح للدولة التعامل معه ومعالجة الخلل والمشاكل التي يسببها، ولا يؤدي إلى فقدان كامل للثقة بالعملة الوطنية (محمد، 2019، 25).

ت. **التضخم الزاحف (التريجي):** يميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع بمعدل بطيء، ولكنه يستمر حتى عندما لا يرتفع الطلب الكلي بنسبة كبيرة وتكون نسبة ارتفاع الأسعار (2-3%). وسببه لزيادة كمية المتداولة للنقود فضلاً عن زيادة الأرباح والأجور كما حدث في العراق بعد عام 2003، وهذا النوع يظهر على فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه، كما تسهل إدارته من قبل الدولة (العامري والعتابي، 2020، 17).

ث. **التضخم المرغوب:** هو التضخم الذي يسبب زيادة في الأسعار بنسبة (2%) سنوياً وهذه النسبة لا تسبب القلق لدى الناس وتعمل على زيادة الإنتاجية وزيادة أرباحهم والحفاظ على مستوى المعيشة كما هو الحال في الدول المتقدمة (جميل ومحمد، 2022، 318).

3. **اسباب التضخم:** هناك عدة اسباب اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى ظاهرة التضخم منها:

أ. **التضخم الناشئ عن الطلب:** من نظرية الطلب نلاحظ أن الطلب الكلي لقطاع الإنتاج والاستثمار وكذا المستهلكين في المجتمع يزداد مع بقاء إجمالي المعروض الكلي من السلع والخدمات ثابتاً، ويظهر هذا النوع من التضخم فضلاً عن النقص في عرض السلع والخدمات ويحدث لأن الموارد الاقتصادية ستكون في مرحلة العمالة الكاملة، أي أنها بالتشغيل الكامل، وبالتالي ليس هناك القدرة على زيادة إنتاج السلع والخدمات بسرعة كافية لتلبية الزيادة في الطلب (الجبوري، 2020، 19).

ب. **التضخم الناشئ عن نقص العرض الكلي:** يؤدي خلل النظام الإنتاجي في البلاد وعدم كفايته إلى نقص رأس المال وعوامل الإنتاج حيث يحدث نقص رأس المال العيني أو نقص عوامل الإنتاج إذا كان قصور في نظام الإنتاج (طبية، 2020، 22).

ت. **التضخم الناشئ عن التكاليف:** وفقاً لنظرية التكلفة، فإن التضخم ينجم عن العوامل التي تؤثر على زيادة تكاليف إنتاج السلع والخدمات، مثل زيادة في الأجور، وأسعار الفائدة على رأس المال، وأسعار المواد الخام، وهذا يعنى ارتفاع مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن معدلات التضخم تنتج عن ارتفاع تكاليف

ط. **التشوهات الضريبية الناتجة عن التضخم:** ان ضريبة القيمة المضافة تعد من اهم انواع الضرائب التي تؤثر في التضخم لأن فرض الضريبة على القيمة المضافة من جانب النظام الضريبي بدون ان اخذ التضخم في الاعتبار فهو يطبق على القيمة المضافة الاسمية ولا ينتبه الى الأرباح والمكاسب الحقيقية للقيمة، لكن قيام النظام الضريبي بفرض ضرائب على معدل الفائدة الاسمي اذا كان النظام الاقتصادي الحالي يتأثر من ارتفاع معدلات التضخم فان فرض الضريبة سيؤدي إلى تدهور كبير في سعر الفائدة، وسوف ينخفض الميل إلى الادخار عند الافراد بشكل كبير، لأنه مرتبط بشكل أساسي بسعر الفائدة الحقيقي (الجبوري، 2020، 22).

ي. **أثر التضخم في المديونية:** تتأثر المديونية وبشكل كبير بالتضخم، لأنه يساهم بحالة من عدم اليقين بشأن المستوى الحقيقي للديون، اذ يمكن للتضخم ان يكون خطر بصورة عامة على القطاع المالي والاقتصاد المحلي بشكل خاص، ومن ناحية أخرى يمكن التحكم بآثاره بحدود معينة ويتصميم أدوات مالية تمكن من معالجة بعض هذه الآثار السلبية والتي تتطلب السداد دون نقصان أو زيادة، عندما تنخفض الأسعار، سيستفيد الدائن، في حين أن المدين سوف يتأثر سلباً لأن الدائن يحصل على مبالغ محددة لا زيادة فيها ولا نقصان (عبداللطيف، 2021، 108).

5. **العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في المدارس الاقتصادية:**

أ. **العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في المدرسة الكلاسيكية:** يرى الاقتصاديون الكلاسيك بان التضخم هو نتيجة للزيادة السريعة في عرض النقد اذ تؤدي هذه الزيادة لزيادة في الطلب الكلي وبدرجة أكبر من زيادة العرض الكلي، ولكون العرض مقيد بعوامل الانتاج مثل رأس المال والتقدم التكنولوجي لذا يترفع المستوى العام للأسعار

ب. **العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في المدرسة الهيكلية:** وتوصلت المدرسة الهيكلية والتي يتقدمهم الاقتصادي اللاتيني راوول بريتش بان الاختلالات الهيكلية تتسبب بزيادة كل من كمية النقود والانفاق مما يؤدي الى ظهور فجوة تضخمية، ولعدم مرونة الجهاز الانتاجي خصوصاً في البلدان التنموية وفي ظل محدودية الانتاج اي العرض وبزيادة الانفاق بحجم كبير فيعني ذلك زيادة الطلب الكلي فتزداد الفجوة التضخمية وارتفاع بالمستوى العام للأسعار (برحومة وبلعباس، 2017، 579).

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة (2020-2023)

يعتبر الانفاق العام من المتغيرات ذات التأثير المباشر والايجابي على معدل التضخم واتجاهاته من خلال سياسة التسعير وحجم الإنتاج، وبالتالي على حركة رأس المال ونوعية الاستثمارات فيما إذا كانت طويلة أو قصيرة الأجل، وعليه فإن توافر الكفاءة في الإدارة المالية في البلد من خلال ضبط معدلات

ب. **يؤثر في تشغيل الموارد الاقتصادية:** ان تحول رأس المال والعمالة إلى أنشطة غير إنتاجية مثل شراء وبيع العقارات هذا بسبب ارتفاع معدلات التضخم، لأنها تحصل على أرباح عالية خلال فترة قصيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى (العامري والعتابي، 2020، 17).

ج. **حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية:** إن قرارات المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والجهات الحكومية عند شروعها بوضع خططها الاستثمارية والتي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتأثر بشدة بارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث أنه من الصعب جداً تحديد تكاليف تنفيذ المشاريع الإنتاجية نظراً للتغيرات التي تطرأ على أسعار المستلزمات الضرورية، لذا تكون هنالك صعوبات مالية تواجهها المشاريع الاستثمارية (الجبوري، 2020، 22).

د. **تفقد العملة المحلية لوظيفتها كمخزن للقيمة:** أي انخفاض القوة الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى عدم ثقة الأفراد بعملةهم المحلية وتستخدم عملة أجنبية أكثر استقراراً في المعاملات، ويتدهور سعر الصرف (الخرجي، 2020، 22).

هـ. **أثر التضخم في قيمة العملة المحلية:** يمكن ملاحظة التأثير الذي يحصل في قيمة العملة المحلية للبلاد بسبب التضخم، اذ كلما ارتفع معدل التضخم انخفضت قيمة النقود وكذلك قيمتها الحقيقية أي الكمية التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات، مما يتطلب من الحكومة الى اللجوء الى التمويل التضخمي أو استخدام الاصدار النقدي الجديد مما يهيئ بيئة مناسبة لعملية تزييف العملة المحلية وتهريب العملة الأجنبية وغيرها من الآثار السلبية (خضير وحسن، 2022، 94).

و. **تأثير في انماط المستهلكين:** يساهم التضخم في إنتاج وترسيخ التمايز الطبقي والثروة، وهذا يعمل على ظهور طبقات وفئات اجتماعية تفرص ثقافتها وأخلاقياتها على المجتمع، وهذا يغير في عادات المستهلكين (الداغر، 2019، 120).

ز. **تأثير التضخم في ميزان المدفوعات:** يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القدرة التنافسية لمنتجات دولة ما مقارنة بمنتجات الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض سعرها، مما يؤدي إلى زيادة الواردات مع انخفاض في الصادرات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري (جميل ومحمد، 2022، 319).

ح. **تأثير التضخم في أزمة السكن:** تعد المضاربة العقارية إحدى الطرق التي يحافظ بها المستثمرون والأثرياء على ثروتهم، هذا يؤثر بأسعار الشقق السكنية والعقارات التي ترتفع بمعدلات كبيرة، والتي بدورها تنعكس بشكل خاص على جيل الشباب، اذ أن هذه الزيادة لا تتناسب ومستويات دخل الأفراد وأسره، فتتأثر عادات وتقاليد وأنظمة وقيم المجتمع الأخلاقية، وتتفاقم المشاكل الاجتماعية (محمد، 2019، 29).

2. عدم وجود رؤية واضحة المعالم لكل سنة مالية في جميع المؤسسات الحكومية.
 3. عدم إطلاق المخصصات المالية المخصصة للوزارات والمحافظات من لدن وزارة المالية بشكل كامل، كعمل احترازي من قبلها لعدم توفر الاموال الكافية لتمويل جميع بنود الموازنة إلى نهاية السنة المالية، نظراً لاعتمادها على سعر نفط متوقع وليس فعلي.
 4. وجود ارباك وعدم وضوح في التشريعات والتعليمات الخاصة بتبويب المخصصات وصرفها، كما ان هناك صعوبة في المناقلة بين ابواب الصرف في الموازنة.
- يوضح الجدول (1) البيانات الشهرية للإنفاق العام ومعدل التضخم في العراق من شهر كانون الثاني الاول (2020) حتى نهاية شهر كانون الثاني الاخير (2023)، اذ يلاحظ تزايد الإنفاق العام وبشكل مستمر خلال النصف الثاني من السنة المالية للمدة المدروسة، وتحديدًا نجد ان هذا التزايد الكبير في الإنفاق العام يكون في نهاية كل عام من الاعوام (2020، 2021، 2022، 2023)، مما يشير إلى زيادة الإنفاق الحكومي في هذه الفترات، يقابل ذلك تقلباً كبيراً في معدل التضخم خلال الفترة المدروسة. اذ بلغت ادنى قيمة للإنفاق في الشهر الاول من عام (2020) وبحدود (5.133.306) مليون دينار عراقي، في حين بلغ ادنى معدل تضخم (0.1%) في الشهر الرابع من عام (2020)، نظراً لسكون الإنفاق في المرحلة الاولى من السنة المالية ليؤدي بدوره الى جمود في حركة الاسواق والمعاملات لينتهي هذا الانعكاس على انخفاض في معدل التضخم، اما اعلى قيمة للإنفاق العام كانت في الشهر الاخير من عام (2023) وبحدود (142.435.636) مليون دينار عراقي، كذلك بلغت اعلى قيمة لمعدل التضخم في الشهر الحادي عشر من عام (2021) وبحدود (8.6%) نتيجة الرواج في حركة السوق والمعاملات وارتفاع في مستويات الاسعار والإنفاق الكلي، اما المتوسط العام لكل من الإنفاق العام ومعدل التضخم للسلسلة المدروسة كان (49.441.614) للإنفاق العام و(4.2%) لمعدل التضخم، في حين بلغ معدل النمو المركب للسلسلة الزمنية (7.71%) للإنفاق العام و(3.18%) لمعدل التضخم.
- اما بالانتقال الى تقسيم السلسلة المدروسة حسب السنة المالية، فنلاحظ ان معدلات التضخم قد اخذت نوعاً من الاستقرار في قيمها الا في بعض الفترات التي صاحبت جموحاً بالإنفاق العام، وكانت بالشكل الاتي:
1. **المدة من الشهر الاول (2020) إلى الشهر الثاني عشر (2020):** رغم تزايد الإنفاق العام من شهر الى اخر خلال هذه السنة، الا انه لم يكن هناك ارتباط واضح يؤثر بزيادة معدلات التضخم، حيث بقي معدل التضخم منخفضاً تقريباً الى نهاية السنة المالية، اذ نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في الإنفاق العام في شهر كانون الثاني (2020) وبحدود (76.082.443) مليون دينار عراقي، تزامن معه ارتفاع مفاجئ في معدل التضخم من (0.3%) إلى (4.2%)، ان سبب ضعف العلاقة ما بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في هذه السنة تحديداً، هو التوقف العام الذي اصاب العالم كله نتيجة فيروس كورونا وما تبعه من نتائج.

- التضخم في حدود معقولة، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في البلد، يمثل أحد العوامل والاهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية الكلية الى تحقيقها (عبد وآخرون: 2023، 226).
- اعتمد العراق عند أعداد الموازنة العامة للدولة على موازنة البند منذ عام 1921 ولحد الآن، إذ تركز الوحدات الحكومية على تحقيق حجم الإنفاق الذي يتطابق مع الموازنة المخصصة لها من دون الالتزام بالأهداف المطلوب منها تحقيقها، لذلك نلاحظ أن أغلب هذه الوحدات الحكومية تقوم بعمليات الإنفاق التي لا يتوفر فيها علاقة السبب والنتيجة بين الاهداف التي تم وضعها والاعتمادات المخصصة لها، أي ان هذا الأسلوب يعمل على هدر الأموال العامة ويعترض عملية تحقيق التنمية في العراق، وعن طريق الاطلاع على توزيع الإنفاق العام حسب الأشهر في السنة المالية نلاحظ بان الإنفاق العام يمر بأربعة مراحل وهي (الدعمي: 2018، 59-61):
- المرحلة الأولى: (سكون الإنفاق):** تبدأ هذه المرحلة من بداية السنة المالية، أي من الشهر الأول للسنة المالية وحتى موعد إقرار الموازنة العامة في البرلمان، وفي هذه المرحلة لا يتم الا تمويل باب الرواتب والأجور وبعض الأمور العامة لتسيير متطلبات المؤسسات الحكومية والمجتمع.
 - المرحلة الثانية: (نشاط الإنفاق):** تبدأ هذه المرحلة من بعد إقرار الموازنة العامة إلى نهاية الربع الثالث من السنة المالية، إذ ينشط يبدأ الإنفاق العام في هذه المرحلة قياساً بالمرحلة الأولى، من خلال إطلاق بعض بنود الموازنة كأطلاق دفعات المقاولين وبعض المشاريع المتلكئة من العام السابق، الا انها لا تمثل مشاريع جديدة نظراً لتأخر إطلاق التخصيصات اللازمة للوزارات.
 - المرحلة الثالثة: (تسارع الإنفاق):** تبدأ هذه المرحلة تقريباً من بداية شهر تموز وحتى نهاية شهر ايلول إذ تمثل هذه المرحلة تسارع الإنفاق خلال السنة المالية، وبداية إطلاق التخصيصات المالية للمشاريع المخطط تنفيذها من قبل الوزارات والمحافظات، وتشهد هذه المرحلة البدء بتنفيذ الخطة المالية المعدة من لدن الوزارات والمؤسسات وبدء التعاقد مع الشركات والمقاولين لتنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية.
 - المرحلة الرابعة: (جموح الإنفاق):** تبدأ هذه المرحلة في الربع الاخير ولغاية نهاية السنة المالية، وفي هذه المرحلة يتم الاسراع والتسابق في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وصرف المتبقي من الموازنة لأغراض شراء السلع والمستلزمات الخدمية، خشية بقاء هذه المبالغ إلى نهاية السنة المالية وارجاعها إلى وزارة المالية، أذ أن من الملاحظ بأن جميع الوزارات والمحافظات تقوم بصرف النسبة الأكبر من مخصصاتها المالية في الربع الاخير من السنة المالية مما يؤثر في كفاءة الأنفاق وانتاجيته نظراً إلى قصر المدة المتبقية من السنة المالية مقارنة بحجم المخصصات المالية المتبقية لدى هذه الوزارات والمحافظات، مما يؤدي إلى السرعة في صرف هذه المستحقات دون هدف مخطط له، وان من اهم اسباب هذا التلكؤ في تنفيذ الموازنة العامة في دوائر ومؤسسات الحكومة العراقية هو:
 1. **التأخر في اقرار وإطلاق الموازنة العامة للدولة في كل عام.**

لهذه المدة لم يؤدي ذلك الى ارتفاع في معدل التضخم كما كان في السنوات السابقة، ولأسباب قد تعود الى السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) التي صاحبت هذه الفترة.

4. **المدة من الشهر الاول (2023) إلى الشهر الثاني عشر (2023):** اذ نلاحظ ان معدل التضخم قد بدء بمستوى مرتفع وبحودود (7.3%) رغم انخفاض مستوى الانفاق العام في بداية هذا العام، ومن ثم اخذ معدل التضخم بالانخفاض تدريجيا ليبلغ (4.5%) نهاية هذه المدة، قابل ذلك ارتفاع بمستوى الانفاق العام بلغ (142.435.636) مليون دينار، وهو اعلى مستوى للانفاق العام للمدة المدروسة، ان الانخفاض في معدل التضخم رغم استمرار زيادة الانفاق العام في الأشهر الأخيرة من العام (2023)، جاءت نتيجة للتغيرات في السياسة النقدية التي بموجبها تم تعديل صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وما صاحبها من انعكاسات على مستوى النشاط الاقتصادي العراقي والتي القت بظلالها على معدل التضخم ليستقر عند مستويات منخفضة نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة، انظر جدول (1) .

2. **المدة من الشهر الاول (2021) إلى الشهر الثاني عشر (2021):** يظهر ان هناك تأثير واضح لزيادة الإنفاق العام على ارتفاع معدل التضخم، اذ نلاحظ ان الإنفاق العام قد تزايد بشكل مستمر من بداية السنة المالية وحتى نهايتها، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من (4.4%) إلى (8.6%) ليبلغ اعلى مستوى له للمدة المدروسة، وذلك لعودة النشاط الاقتصادي وعلى مستوى العالم ككل، ولبيان كذلك مرحلة الجموح لدى الانفاق العام.

3. **المدة من الشهر الاول (2022) إلى الشهر الثاني عشر (2022):** نلاحظ هنا وللمدتين السابقتين ان الانفاق العام يبدي بمستوى منخفض في بداية السنة المالية ومن ثم يرتفع الى اعلى مستوى له نهاية السنة المالية، لكن رغم استمرار زيادة الإنفاق العام لهذه المدة من عام (2022)، الا ان معدل التضخم شهد تقلبات في قيمه ما بين الارتفاع والانخفاض، اذ بعد ان ارتفاع معدل التضخم في الأشهر الأولى من (2022)، ليبدأ معدل التضخم في الانخفاض بقيمته ليبلغ (3.9%) رغم استمرار زيادة الإنفاق العام في نهاية العام، وان زيادة الإنفاق العام بشكل كبير

جدول (1) البيانات الشهرية للإنفاق العام ومعدل التضخم في العراق للفترة (2022-2023)

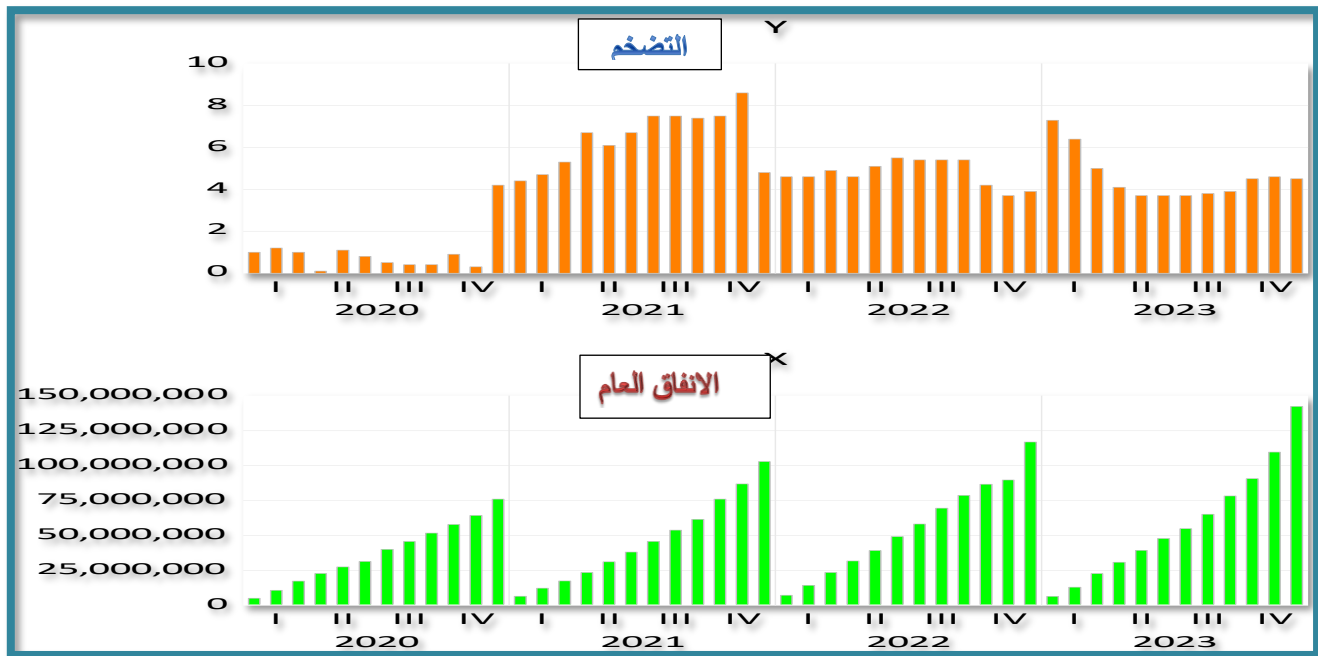
الشهر/السنة	معدل التضخم (%)	الانفاق العام (مليون دينار)	الشهر/السنة	معدل التضخم (%)	الانفاق العام (مليون دينار)
2020M01	1	5133306	2022M01	4.6	7255950
2020M02	1.2	10749424	2022M02	4.6	14376295
2020M03	1	17377596	2022M03	4.9	23493321
2020M04	0.1	22756417	2022M04	4.6	31762676
2020M05	1.1	27478471	2022M05	5.1	39234031
2020M06	0.8	31354308	2022M06	5.5	49194107
2020M07	0.5	40056757	2022M07	5.4	58206045
2020M08	0.4	45685763	2022M08	5.4	69559692
2020M09	0.4	51734178	2022M09	5.4	78752863
2020M10	0.9	57865491	2022M10	4.2	86690376
2020M11	0.3	64360943	2022M11	3.7	89755993
2020M12	4.2	76082443	2022M12	3.9	116959582
2021M01	4.4	6569312	2023M01	7.3	6426561
2021M02	4.7	12277142	2023M02	6.4	13023221
2021M03	5.3	17443689	2023M03	5	22668192
2021M04	6.7	23521979	2023M04	4.1	30885582
2021M05	6.1	31132696	2023M05	3.7	39353032
2021M06	6.7	38121117	2023M06	3.7	47800622
2021M07	7.5	45761687	2023M07	3.7	54842345
2021M08	7.5	53831475	2023M08	3.8	65192198
2021M09	7.4	61572130	2023M09	3.9	78256734
2021M10	7.5	76094426	2023M10	4.5	90642812
2021M11	8.6	86918080	2023M11	4.6	109701145
2021M12	4.8	102849659	2023M12	4.5	142435636
اعلى قيمة للسلسلة					
ادنى قيمة للسلسلة					
				8.6	142435636
				0.1	5133306

49441614	4.2	المتوسط العام
7.17	3.18	معدل النمو المركب %

المصدر: *البنك المركزي العراقي، 2024، بيانات منشورة على الموقع الاحصائي على الرابط <https://www.cbi.iq>

معدلات التضخم وانما هناك تغيرات اخرى مجتمعاً يكون لها الاثر في تغير معدلات التضخم، وان عمليات الانفاق العام التي تمت خلال هذه السنوات هي فقط لغرض تحقيق حجم انفاق معين وليس لغرض تحقيق أية اهداف تصب في الصالح العام مما سبب هدراً كبيراً في الاعتمادات المالية المخصص للمؤسسات الحكومية، وهنا يتطلب من الجهات الحكومية المسؤولة ان تكون لها خطط مدروسة وهادفة تصب في مصلحة النشاط الاقتصادي للبلاد وبشكل عام.

يوضح الشكل (1) التغيرات التي صاحبت كل من الانفاق العام ومعدل التضخم وحسب السنوات المدروسة، اذ يتبين ان الانفاق العام اخذ بالتدرج من المستويات المنخفضة لينتهي بأعلى مستوى لكل سنة من سنوات السلسلة الزمنية، وهذا ما يثبت ان الانفاق العام يمر بمراحل تبء بالسكون وتنتهي بالجموح، في حين نجد ان معدلات التضخم قد استقرت في فترات معينة، وفترات اخرى قد تذبذبت ما بين الانخفاض والارتفاع، وهذا يعني ان السياسة المالية ليست الوحيدة التي تصيب تغيراتها



شكل (1) البيانات الشهرية للإنفاق العام ومعدل التضخم في العراق للمدة (2020-2023)
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (1).

المتغير التابع (Y) تشير الى ان جميع أبعاد اختبار (BDS) (من 2 إلى 6) تظهر القيم (BDS) عالية وقيم احصائية مرتفعة، مما يعني أن هناك دليلاً قوياً على وجود لا خطية في المتغير التابع وكذلك بالنسبة لنتائج المتغير المستقل (X) أيضاً، كل الأبعاد تظهر قيم BDS عالية وقيم احصائية - مرتفعة، مما يشير إلى وجود لا خطية في المتغير X أيضاً. ان القيم العالية لإحصائية (BDS) والقيم الاحتمالية المنخفضة تشير إلى أن كلا المتغيرين (Y) و (X) يحتويان على بنية لا خطية. وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط قد لا يكون كافياً لذا من المستحسن استخدام نموذج غير خطي مثل نموذج العتبة لتحليل هذه البيانات. نموذج العتبة يمكنه التعامل مع الهياكل اللا خطية الموجودة في المتغيرات بشكل أفضل من النماذج الخطية.

المحور الثالث: قياس أثر الانفاق العام في معدل التضخم في العراق للمدة (2020-2023)

باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression)

أولاً: متغيرات البحث: المتغير المستقل الانفاق العام (X) والمتغير التابع معدل التضخم (Y)، وتم استخدام صيغة اللوغاريتم التام للطرفين وهي كالتالي:

$$\text{LOG}(Y) = B_0 + B_1 \text{LOG}(X) + e_i \dots (1)$$

ثانياً: اختبار الاعتماد غير الخطي (BDS): في كل من المتغير التابع والمستقل، تُظهر نتائج اختبار (BDS) وجود لا خطية والقيم الاحتمالية (Prob.) لجميع الأبعاد (من 2 إلى 6) هي أقل من (0.001)، مما يشير إلى أن البيانات ليست عشوائية وأن هناك هيكل غير عشوائي في كل من المتغيرين حيث انت نتائج

جدول (2) اختبار BDS

BDS Test for Y				
Date: 08/25/24 Time: 15:18				
Sample: 2020M01 2023M12				
Included observations: 48				
Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.
2	0.13431	0.009189	14.61704	0.000
3	0.224439	0.014884	15.07952	0.000
4	0.281195	0.018062	15.56818	0.000
5	0.323838	0.019187	16.87794	0.000
6	0.335247	0.018861	17.77444	0.000
BDS Test for X				
Date: 08/25/24 Time: 15:20				
Sample: 2020M01 2023M12				
Included observations: 48				
Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.
2	0.112473	0.009354	12.02441	0.000
3	0.163735	0.015053	10.87752	0.000
4	0.186525	0.018149	10.27758	0.000
5	0.193037	0.019154	10.078	0.000
6	0.18838	0.018707	10.06975	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews.12)

وجود نظام واحد، كذلك تم رفض فرضية العدم (H_0) الذي يشير الى وجود نظامين وثلاث واربعة انظمة، بينما أثبتت النتائج عدم رفض فرض العدم (H_0) والذي يشير الى عدم وجود خمسة أنظمة، انظر جدول (3).

ثالثاً: اختبار (Bai-Perron tests) للعتبات: بحسب الجدول (4) والذي يعرض نتائج اختبار احصائية (F-statistic) التابع لاختبار (Bai-Perron) لقيم العتبة (Threshold) والذي يبين العمليات الحسابية المستخدمة في تحديد العتبات، وتشير نتائج الاختبار الى عدم قبول فرضية العدم (H_0) والذي يشير الى

جدول (3) اختبار (Bai-Perron tests)

Multiple threshold tests			
Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined thresholds			
Sequential F-statistic determined thresholds:		4	
		Scaled	Critical
Threshold Test	F-statistic	F-statistic	Value**
0 vs. 1 *	138.3917	138.3917	8.58
1 vs. 2 *	81.24426	81.24426	10.13
2 vs. 3 *	56.29123	56.29123	11.14
3 vs. 4 *	15.78663	15.78663	11.83
4 vs. 5	0	0	12.25
* Significant at the 0.05 level.			
** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.			
Threshold values:			
	Sequential	Repartition	
1	3.7	3.7	
2	6.1	4.4	
3	4.4	4.9	
4	4.9	6.4	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews.12)

(0.216%)، مما يعني زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.216%) قبل الوصول الى هذه العتبة عند مستوى دلالة معنوية (5%).

3. **العتبة الثالثة – N (9):** اظهرت النتائج ان قيمة العتبة الثالثة لمعدل التضخم بعد تجاوز معدل (4.399%)، وهي اقل من (6.399%) وهذا يعني العلاقة طردية بين الانفاق العام ومعدل التضخم قبل ان يصل الى معدل التضخم (6.399%) وان قيمة معلمة الانفاق العام (0.264%) مما يعني زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.264%) قبل الوصول الى هذه العتبة عند مستوى دلالة معنوية (5%).
4. **العتبة الرابعة – N (9):** اظهرت النتائج ان قيمة العتبة الرابعة والاخيرة لمعدل لتضخم هي أكبر او يساوي من (6.399%)، وهذا يعني العلاقة طردية بين الانفاق العام ومعدل التضخم قبل ان يكون معدل التضخم أكبر من (6.399%)، وان قيمة معلمة ميل الانفاق العام هي (0.419%) مما يعني زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.419%) قبل الوصول الى هذه العتبة عند مستوى دلالة معنوية (5%).

رابعاً: الاختبارات الاحصائية: اظهرت النتائج ان معامل التحديد يفسر (98%) من التغيرات الحاصلة في التضخم هي نتيجة التغير في الانفاق العام و(2%) على متغيرات عشوائية خارج النموذج القياسي، كما اظهرت قيمة احصائية (F) انها معنوية عند مستوى دلالة (5%) وبالتالي فان النموذج معنوي وصالح للتنبؤ.

خامساً: نتائج التقدير (Threshold Regression): يتضح من الجدول (2) ان:

1. **العتبة الاولى- N (11):** اظهرت النتائج ان قيمة العتبة الاولى لمعدل للتضخم هي اقل من (3.699%)، وهذا يعني العلاقة طردية بين الانفاق العام ومعدل التضخم، عندما يكون معدل التضخم اقل من (3.699%) وان قيمة المعلمة او ميل الانفاق العام (0.040%) مما يعني زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.040%) قبل الوصول الى هذه العتبة عند مستوى دلالة معنوية (5%).
2. **العتبة الثانية – N (10):** اظهرت النتائج ان قيمة العتبة الثانية للتضخم بعد تجاوز معدل (3.699%)، هي اقل من (4.399%) وهذا يعني العلاقة طردية بين الانفاق العام ومعدل التضخم قبل ان يصل الى معدل التضخم (4.399%) وان قيمة معلمة ميل الانفاق العام هي

جدول (4) نتائج التقدير

Dependent Variable: Y				
Method: Discrete Threshold Regression				
Sample: 2020M01 2023M12				
Included observations: 48				
Threshold variable: Y				
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y < 3.6999999 -- 11 obs				
LOG(X)	0.040301	0.006643	6.067048	0.000
3.6999999 <= Y < 4.3999999 -- 10 obs				
LOG(X)	0.216382	0.003302	65.53315	0.000
4.3999999 <= Y < 4.8999999 -- 9 obs				
LOG(X)	0.264221	0.008744	30.21701	0.000
4.8999999 <= Y < 6.3999999 -- 9 obs				
LOG(X)	0.305965	0.007282	42.01453	0.000
6.3999999 <= Y -- 9 obs				
LOG(X)	0.419758	0.00861	48.75435	0.000
R-squared	0.975213	Mean dependent var		4.2
Adjusted R-squared	0.972907	S.D. dependent var		2.264152
Durbin-Watson stat				2.367249
F-statistic				218.2176
Prob(F-statistic)				0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews.12)

2. تجانس التباين: استناداً الى اختبار (White) واحصائية (F) والتي بينت النتائج انها غير معنوية عند مستوى دلالة (5%)، وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة، انظر جدول (5).

سادساً: الاختبارات التشخيصية: ويتم ذلك من خلال الاختبارات التالية:

1. الارتباط الذاتي: استناداً الى احصائية (LM) اظهرت احصائية (F) والتي بينت النتائج انها غير معنوية عند مستوى دلالة (5%)، وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (5) اختبار المشاكل القياسية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.071549	Prob. F (2,41)	0.3519
Obs*R-squared	2.384361	Prob. Chi-Square (2)	0.3036
Heteroskedasticity Test: White			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.63594	Prob. F (5,42)	0.1716
Obs*R-squared	7.82439	Prob. Chi-Square (5)	0.1662
Scaled explained SS	6.142812	Prob. Chi-Square (5)	0.2926

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews.12).

المنخفضة، قد لا يكون هناك تأثير كبير على التضخم في المستقبل.

2. مراقبة الانفاق عند المستويات المرتفعة، قد يكون هناك تأثير كبير يتطلب سياسات تحكمية لمنع التضخم المفرط.

3. العمل على تقليل الانفاق الجاري وزيادة الانفاق الاستثماري على البنى التحتية لتحفيز النمو والتنمية الاقتصادية.

4. تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية مما يساهم في استقرار الاقتصاد وتقليل تقلبات معدل التضخم.

5. التنسيق بين السياسات المالية (الانفاق العام) والسياسة النقدية (السيطرة على معدلات التضخم) لضمان الوصول الى الاستقرار الاقتصادي.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Al-Afandi, Mohammed Ahmed, 2012, Muqaddima fi Al-Iqtisad Al-Kulli, 2nd

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. تشير النتائج إلى أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي ولكنه محدود على التضخم عند مستويات إنفاق المنخفضة، وتأثيره يزداد عند المستويات المرتفعة.

2. في العتبة الأولى العلاقة طردية بين الانفاق العام ومعدل التضخم عندما يكون معدل التضخم اقل من (3.699%) وان زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.040%) قبل الوصول الى هذه العتبة عند مستوى دلالة معنوية (5%).

3. ان قيمة العتبة الثانية للتضخم بعد تجاوز معدل (3.699%)، هي اقل من (4.399%) وان زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.216%) قبل الوصول الى هذه العتبة عند مستوى دلالة معنوية (5%).

4. ان قيمة العتبة الثالثة لمعدل التضخم بعد تجاوز معدل (4.399%)، وهي اقل من (6.399%) وان زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.264%) قبل الوصول الى هذه العتبة عند مستوى دلالة معنوية (5%).

5. ان قيمة العتبة الرابعة والاخيرة لمعدل التضخم هي أكبر او يساوي من (6.399%)، وان زيادة الانفاق العام بوحدة واحدة فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.419%) قبل الوصول الى هذه العتبة عند مستوى دلالة معنوية (5%).

التوصيات:

1. لصناع القرار تشير هذه النتائج إلى ضرورة مراقبة مستويات الإنفاق العام بعناية عند مستويات إنفاق

11. Darwish, Hussein Dekan, 2021, Qiyas wa Tahlil Haikal Al-Nafaqat Al-Aamah wa Athariha fi Al-Iqtisad Al-Urduni Lil-Mudda (1990 – 2019), Majallat Kulliyat Al-Idara wal-Iqtisad Lil-Dirasat Al-Iqtisadiyyah wal-Idariyyah wal-Maliyyah, College of Administration and Economics, University of Babylon, Vol. 13, Issue 3.
12. Al-Daami, Zainab Jabbar Abdulhussein, 2018, (Intajiyat Al-Infaq Al-Aam fi Al-Iraq wa Ishkaliyyat Al-Tafawut Al-Zamani Khilal Al-Sanah Al-Maliyyah), Published Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.
13. Al-Douri, Firas Mahmoud Mahdi, 2021, Qiyas wa Tahlil Athar Sadamat Al-Nafaqat Al-Aamah Ala Ba'd Al-Mutaghayyirat Al-Iqtisadiyyah Al-Kulliyyah fi Al-Iraq Lil-Mudda (2004-2019), Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Tikrit.
14. Zaaitri, Sarah & Chaaban, Omar Saeed & Chouikan, Mohammed, 2020, Athar Al-Siyasa Al-Naqdiyyah Ala Mu'adalat Al-Tadakhum fi Al-Jaza'ir: Dirasah Qiyasiyyah Khilal Al-Fatrah (1990-2017), Majallat Dirasat Al-Adad Al-Iqtisadi, University of Laghouat, Vol. 11, Issue 2, Algeria.
15. Simo, Fatima & Ghazi, Koufan, 2020, Athar Al-Infaq Al-Aam Ala Ba'd Al-Mutaghayyirat Al-Iqtisadiyyah Al-Kulliyyah fi Al-Iraq fi Al-Mudda (2006-2017), Majallat Jami'at Koya Lil-Uloom Al-Insaniyyah wal-Ijtima'iyyah, Issue 2, Vol. 2.
16. Shubat, Youssef, 2010, Al-Maliya Al-Aamma wal-Tashri' Al-Mali, 1st edition, Publications of Damascus University, Faculty of Law, Damascus.
17. Al-Sharifi, Shaimaa Abdulhadi Hussein, 2019, Tahlil Al-Alaqa Al-Mutabadala Bayn Al-Nafaqat Al-Aamma wal-Tadakhum fi Al-Iqtisad Al-Iraqi, Majallat Jami'at Babel Lil-Uloom Al-Bahthiyyah wal-Tatbiqiyyah, Vol. 27, Issue 3, University of Babylon.
18. Tayba, Aziz & Tahrat, Ammar, 2020, Dawr Siyasat Al-Ta'qim Al-Naqdi fi Al-Hadd min Al-Tadakhum: Dirasah Tahliliyyah Li-edition, University of Science and Technology, Sana'a, Yemen.
2. Barhouma, Sara & Belabbas, Rabah, 2017, Athar Al-Infaq Al-Aam Ala Al-Tadakhum fi Al-Jaza'ir: Dirasah Qiyasiyyah Bistikhdam Namuthaj ARDL, Majallat Al-Uloom Al-Insaniyyah, University of Mohamed Khider Biskra, Issue 46.
3. Al-Jubouri, Aysar Owaid Latif, 2020, Dirasat wa Tahlil Al-Waqi' Al-Iqtisadi (Al-Faqr, Al-Bitala, Al-Tadakhum, Al-Fasad) Li-Buldan Al-Rabi' Al-Arabi Ma' Ishara ila Al-Iraq Lil-Mudda (2003-2017), Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Tikrit.
4. Jameel, Kilan Ahmed & Mohammed, Bakhtiar Saber, 2022, Athar Taqallub Al-Awa'id Al-Naftiyyah Ala Mu'adalat Al-Tadakhum fi Al-Iraq: Dirasah Qiyasiyyah Lil-Mudda (1990-2019), Majallat Tikrit Lil-Uloom Al-Idariyyah Wal-Iqtisadiyyah, Vol. 18, Issue 57, Part 3, Iraq.
5. Hamdi, Samir Salah Al-Din, 2015, Al-Maliya Al-Aamah, 1st edition, Zein Legal Publications, Beirut, Lebanon.
6. Al-Khazraji, Thuraya, 2020, Al-Nazariyat wal-Siyasa Al-Naqdiyyah: Al-Mabadi' Al-Asasiyyah wal-Utur Al-Tatbiqiyyah, Al-Turuq Printing and Publishing Office, Baghdad, Iraq.
7. Khassawneh, Jihad Said, 2000, Ilm Al-Maliya Al-Aamah wal-Tashri' Al-Daribi, 1st edition, Dar Wael for Printing and Publishing, Amman, Jordan.
8. Khudair, Muhannad Yahya & Hassan, Wafaa Abdul Ameer, 2022, Dawr Nafidha Bay' Al-Umlah fi Istiqrar Sa'r Sarf Al-Dinar Al-Iraqi wa Inkisatuha Ala Al-Tadakhum, Majallat Al-Dirasat Al-Muhasabiyyah wal-Maliyyah, Vol. 17, Issue 60, Iraq.
9. Al-Khatib, Khaled Shihada & Shamieh, Ahmed Zuhair, 2018, Usus Al-Maliya Al-Aamah, Dar Wael for Publishing and Distribution, 5th edition, Amman, Jordan.
10. Al-Dagher, Mahmoud Mohammed, 2019, Ilm Al-Iqtisad Al-Kulli (Nazariyat wa Siyasat), 2nd edition, Thair Al-Asami Foundation, Baghdad, Iraq.

- Management and Commercial Sciences, Aboubakr Belkaid University, Algeria.
27. Najm, Rafah Adnan, 2020, Athar Ardh Al-Naqd wa Sa'r Al-Sarf wal-Natij Al-Mahalli Al-Ijmaali fi Al-Tadakhum fi Al-Iqtisad Al-Turki Lil-Mudda 1980-2017, Majallat Tikrit Lil-Uloom Al-Idariyyah wal-Iqtisadiyyah, Vol. 16, Issue 49, College of Administration and Economics, University of Tikrit.
 28. Al-Wadi, Mahmoud Hussein, 2015, Mabadi' Al-Maliya Al-Aamma, Dar Al-Maysarah for Publishing, Distribution, and Printing, 3rd edition, Amman, Jordan.
 29. Central Bank of Iraq, 2024, Published data on the statistical website: <https://www.cbi.iq>.
 - Halat Al-Jaza'ir Khilal Al-Fatrah 2000-2017, Majallat Ma'had Al-Uloom Al-Iqtisadiyyah, Vol. 23, Issue 1, Algeria.
 19. Al-Ameri, Saud Jayed Mashkoor & Al-Atabi, Mohammed Hassan Rashm, 2020, Al-Mu'alajat Al-Muhasabiyyah Lil-Tadakhum Al-Iqtisadi, 1st edition, Iraq.
 20. Al-Aani, Imad Mohammed Ali, 2018, Al-Siyasat Al-Maliyyah wal-Tadakhul Al-Hukoumi, Iraq Printing and Publishing Office, Baghdad.
 21. Al-Aani, Qasim Abdul-Sattar Abdulrahman, 2022, Athar Al-Infaq Al-Istithmari Al-Hukoumi Ala Al-Nomu Al-Iqtisadi fi Al-Iraq Lil-Mudda 2004-2020, Majallat Tikrit Lil-Uloom Al-Idariyyah wal-Iqtisadiyyah, Vol. 18, Issue 1, College of Administration and Economics, University of Tikrit, Iraq.
 22. Abdel-Laoui, Mohammed Ibrahim, 2017, Al-Maliya Al-Aamma, 1st edition, Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution, Algeria.
 23. Abed, Ali Hamad, Muhannad Khamis Abed & Mushtaq Tal Ibrahim, 2023, Al-Infaq Al-Aam wa Atharuhu Ala Mu'adalat Al-Tadakhum fi Al-Iqtisad Al-Iraqi Lil-Mudda (2005-2022), Published research in Majallat Iqtisadiyyat Al-A'mal, Vol. 5, Issue 4, Iraq.
 24. Abdel-Latif, Iman Mohammed, 2021, Athar Al-Istithmar Al-Ajnabi Al-Mubasher Ala Mustawayat Al-Tashghil bil-Tatbiq Ala Al-Halah Al-Misriyyah Khilal Al-Fatrah (1990-2019), Al-Majalla Al-Ilmiyyah Lil-Iqtisad wal-Tijara.
 25. Abdullah, Abdulkarim & Hamid, Ali Hadi, 2017, Qiyas Athar Al-Infaq Al-Aam fi Al-Tashghil Lil-Mudda 2003-2014, Majallat Al-Kut Lil-Uloom Al-Iqtisadiyyah wal-Idariyyah, Issue 26, College of Administration and Economics, University of Wasit.
 26. Mohammed, Talha, 2019, Qiyas Athar Al-Tadakhum Ala Ba'd Al-Mutaghayyirat Al-Iqtisadiyyah Al-Kulliyyah (Sa'r Al-Sarf, Al-Nomu Al-Iqtisadi) bil-Jaza'ir Lil-Fatrah Al-Mumtadda (1970-2017), Published PhD Thesis, Faculty of Economic Sciences,